الفصل السادس

التطورات المالية

نظرة عامة

تأثرت المالية العامة في الدول العربية بجملة من العوامل خلال عام 2012، تضمنت بقاء الأسعار العالمية للسلع الأساسية خصوصاً الطاقة والمواد الغذائية عند مستويات مرتفعة، وبطء تعافي الاقتصاد العالمي، وتداعيات أزمة الديون الأوروبية على الصادرات العربية وأنشطة السياحة والتدفقات الخارجية وتبعات ذلك على النمو الاقتصادي، إضافة إلى الأحداث السياسية والأوضاع الأمنية في عدد من دول المنطقة وانعكاساتها على الأداء المالي.

فقد ساهم بقاء أسعار النفط العالمية عند مستوياتها العالية، وارتفاع معدلات انتاج النفط والغاز الطبيعي، في زيادة حصيلة الإيرادات المالية في معظم الدول العربية النفطية[1]. كما كان لعودة التعافي لبعض الاقتصادات العربية، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال التحصيل الضريبي، دوراً كبيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية خلال عام 2012. وقد قامت معظم الدول العربية بالتوسع في الإنفاق الحكومي خلال ذلك العام، في ظل الضغوطات المترتبة عن عملية التحولات السياسية والأوضاع الأمنية في المنطقة العربية، والحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز البنية الأساسية. واتجه عدد من الدول العربية إلى زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء تراجع الطلب الخارجي بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء هذه التطورات، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بحوالي 19.5 في المائة ليصل إلى 1,073 مليار دولار في عام 2012، وهو ما يمثل نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. وقد نمت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 25 في المائة في العام المذكور لتصل لحوالي 829 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 16.1 في المائة لتصل إلى 165.1 مليار دولار. وفي جانب النفقات، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2012 بنسبة بلغت 11.4 في المائة ليصل إلى 908 مليار دولار، ويشكل ما نسبته 33.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في ضوء نمو الإنفاق الجاري بحوالي 14.3 في المائة ليبلغ حوالي 693.7 مليار دولار وزيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 1.6 في المائة ليصل لنحو 207.7 مليار دولار.

[1] تتضمن الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وهي دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر وليبيا، إضافةً إلى السودان واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

وكمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، تضاعف فائض الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل لنحو 164.7 مليار دولار، وهو ما نسبته 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء هذا الأداء مدفوعاً بشكل أساسي بفوائض الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، في وقت شهدت فيه الدول العربية الأخرى تدهوراً في الوضع المالي الكلي. وقد نما إجمالي رصيد الدين العام الإجمالي القائم في الدول العربية، المتوفر بيانات بشأنها، بنحو 12.9 في المائة في عام 2012 ليصل إلى حوالي 523.6 مليار دولار، ما يمثل حوالي 46.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول.

الإيرادات العامة والمنح

كان لبقاء أسعار النفط العالمية عند مستوياتها المرتفعة وارتفاع معدلات انتاج النفط والغاز الطبيعي في عدد من الدول العربية في عام 2012 دوراً كبيراً في توسع الإيرادات المالية للدول العربية مجتمعة. كما ساهم تحسن نتائج التحصيل الضريبي، في ضوء السياسات والإصلاحات المالية التي تم تنفيذها وعودة التعافي لبعض الاقتصادات العربية، في زيادة حصيلة الإيرادات المالية خلال العام المذكور. ومن جهة أخرى، ساهمت المساعدات الخارجية في شكل منح نقدية وعينية في زيادة حصيلة الموارد المالية وتوسيع الحيز المالي المتاح لعدد من الدول في المنطقة العربية. فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة 19.5 في المائة ليصل لحوالي 1,073 مليار دولار في عام 2012، مقارنة بنحو 900 مليار دولار في عام 2011. وبلغ كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40 في المائة في عام 2012 مقابل حوالي 36.5 في المائة في عام 2011، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2011 و2012

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	2011*	2012*	(%)	2011*	2012*	2011*	2012*
الايرادات البترولية	661.2	829.0	25.4	73.7	77.3	26.9	30.8
الايرادات الضريبية	142.2	165.1	16.1	15.8	15.4	5.8	6.1
الايرادات غير الضريبية	60.3	36.9	-38.9	6.7	3.4	2.5	1.4
الدخل من الاستثمار **	30.8	36.9	19.9	3.4	3.4	1.3	1.4
إجمالي الايرادات العـــامة	**894.5**	**1068.0**	**19.4**	**99.7**	**99.5**	**36.4**	**39.7**
المنح	3.1	4.9	59.4	0.3	0.5	0.1	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**897.6**	**1072.8**	**19.5**	**100.0**	**100.0**	**36.5**	**39.9**

* بيانات أولية وتقديرات.
** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.
المصدر: الملاحق (1/6- 4/6).

بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، فقد نمت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 25 في المائة في عام 2012 لتصل إلى حوالي 829 مليار دولار مقابل حوالي 661.2 مليار دولار في عام 2011[2]، بينما

[2] تشمل الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 16.1 في المائة في عام 2012 لتصل إلى حوالي 165.1 مليار دولار، مقابل حوالي 142.2 مليار دولار في عام 2011. وكذلك ارتفع الدخل من الاستثمار بنسبة بلغت 19.9 في المائة من حوالي 30.8 مليار دولار في عام 2011 إلى حوالي 36.9 مليار دولار في عام 2012. وفي المقابل، تراجعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت حوالي 39 في المائة لتصل لحوالي 36.9 مليار دولار في عام 2012 بعد أن بلغت حوالي 60.3 مليار دولار في عام 2011.

وكمحصلة لذلك، ارتفعت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 77.3 في المائة في عام 2012، في وقت انخفضت فيه نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية لتسجل حوالي 15.4 في المائة في العام ذاته. كما تراجعت مساهمة الإيرادات غير الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لحوالي 3.4 في المائة. أما مساهمة الدخل من الاستثمار في إجمالي الإيرادات العامة والمنح فقد استقرت بين عامي 2011 و2012 عند مستوى 3.4 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، الملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6) والشكل (1).

الشكل (1) : نمو عناصر الايرادات العامة
خلال الفترة (2010-2012)*

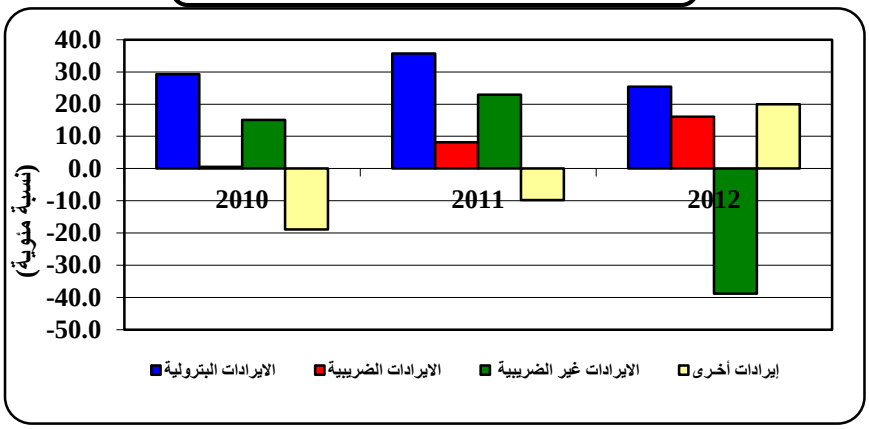

* ايرادات اخرى : تشمل دخل الاستثمار والايرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) - (4/6).

وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة لتصل إلى حوالي 30.8 في عام 2012 مقابل حوالي 26.9 في المائة في عام 2011. كذلك ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية ولو بشكل ضئيل لتصل إلى حوالي 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 مقارنة بحوالي 5.8 في المائة في عام 2011، بينما انخفضت نسبة الإيرادات غير الضريبية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتسجل حوالي 1.4 في المائة مقارنة بحوالي 2.5 في المائة بين العامين المذكورين. وقد بلغت نسبة الدخل من الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.4 في المائة في عام 2012 مقابل 1.3 في المائة في عام 2011.

فيما يتعلق بالمنح الخارجية، فقد بلغ إجماليها حوالي 4.9 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 3.1 مليار دولار في عام 2011[3]. وتمثل المنح نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المالية للدول العربية كمجموعة، حيث لم تتجاوز 0.5 في المائة من إجمالي الإيرادات و0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى خلال عام 2012[4]، فقد تأثر الأداء المالي في هذا الجانب بتطورات أسعار النفط ومعدلات انتاجه ووتيرة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى بعض الظروف الاستثنائية التي شهدها عدد من الدول العربية خلال العام المذكور، مما ترتب عنه تحقيق عدد من الدول العربية لمعدلات نمو ايجابية للإيرادات العامة والمنح، بينما في المقابل تراجعت الإيرادات العامة والمنح في دول عربية أخرى.

وفي هذا الإطار، ارتفع إجمالي الايرادات العامة والمنح في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، حيث سجل معدلات نمو عالية في دول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين 7.5-45 في المائة، كما سجل معدلات نمو بلغت حوالي 9.4 في المائة و4 في المائة في العراق والجزائر على التوالي. وجاءت هذه الزيادات مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع الإيرادات النفطية في دول مجلس التعاون والعراق، بينما نتجت كمحصلة لارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية في الجزائر في وقت سجلت فيه الإيرادات النفطية تراجعاً طفيفاً بسبب تراجع الإنتاج النفطي. وبالنسبة لليبيا، فقد نمت الايرادات العامة بنسبة كبيرة (337.4 في المائة) كانعكاس لنمو الإيرادات النفطية في ضوء عودة الانتاج النفطي لمستوياته الطبيعية بعد توقفه بصورة تكاد تكون تامة على مدى شهور عدة خلال عام 2011 وبما يعكس تأثير سنة الأساس والتي شهدت انخفاضاً حاداً في الإنتاج النفطي. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي الايرادات العامة والمنح في موريتانيا واليمن بنسب بلغت حوالي 36 في المائة و24.5 في المائة على التوالي، بسبب ارتفاع الإيرادات الضريبية كنتيجة لتحسن معدلات التحصيل والامتثال. أما في مصر فقد ارتفع إجمالي الايرادات العامة والمنح بحوالي 11 في المائة على خلفية ارتفاع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

وفي المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من السودان وسورية والأردن وجيبوتي وتونس، بنسب بلغت 36.2 في المائة، 13.2 في المائة، 6.4 في المائة، 5 في المائة، و1.6 في المائة، على التوالي. ويعود تراجع الإيرادات العامة في السودان بشكل رئيسي إلى فقدانه لإيرادات نفطية كبيرة نتيجة انفصال جنوب السودان في يونيو 2011. وقد ظهرت آثار هذا الانفصال بصورة كاملة على الوضع المالي في عام 2012، وتوقف الإنتاج في حقل هجليج، أكبر حقل نفطي في الشمال، لعدة أشهر في عام 2012 بسبب الاشتباكات بين دولتي السودان وجنوب السودان في منطقة هجليج. كما يعود أيضاً تراجع الإيرادات إلى تراجع الإيرادات الضريبية في ضوء ضعف التحصيل وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي. ويمثل الوضع الأمني عاملاً رئيسياً لتراجع إجمالي الايرادات العامة في سورية، في ضوء

[3] تتضمن الدول التي حصلت على منح في عام 2012 كلٍ من مصر (حوالي 34.6 في المائة من إجمالي المنح)، واليمن (20.2 في المائة)، والسودان (11 في المائة)، والأردن (9.5 في المائة)، وتونس (8.3 في المائة)، والبحرين والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتي والقمر (أقل من 6 في المائة).

[4] السنة المالية في قطر والكويت تبدأ من مطلع أبريل/نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

تعطل الإنتاج النفطي وتراجع النشاط الاقتصادي مما انعكس سلباً على حصيلة الايرادات النفطية والضريبية. وكذلك تراجَعَ إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الأردن بسبب تراجع المنح الخارجية بنسبة 73 في المائة من حوالي 1.7 مليار دولار في عام 2011 إلى حوالي 461 مليون دولار في عام 2012، هذا بعد أن شهدت المنح ارتفاعاً غير مسبوق بزيادة بنسبة 20 في المائة في عام 2011، وهو ما يمثِّل حوالي 23 في المائة من إجمالي الإيرادات والمنح في ذلك العام. وفي جيبوتي تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بسبب تراجع الإيرادات غير الضريبية بصورة كبيرة مقابل ارتفاع بنود الإيرادات الأخرى. أما في تونس، فيعزى تراجع الإيرادات العامة إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية بسبب تراجع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بنسبة 24 في المائة في ضوء تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي، وكذلك يعزى إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال عام 2012، الشكل (2).

الشكل (2) : نمو الايرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي 2011 و2012 *

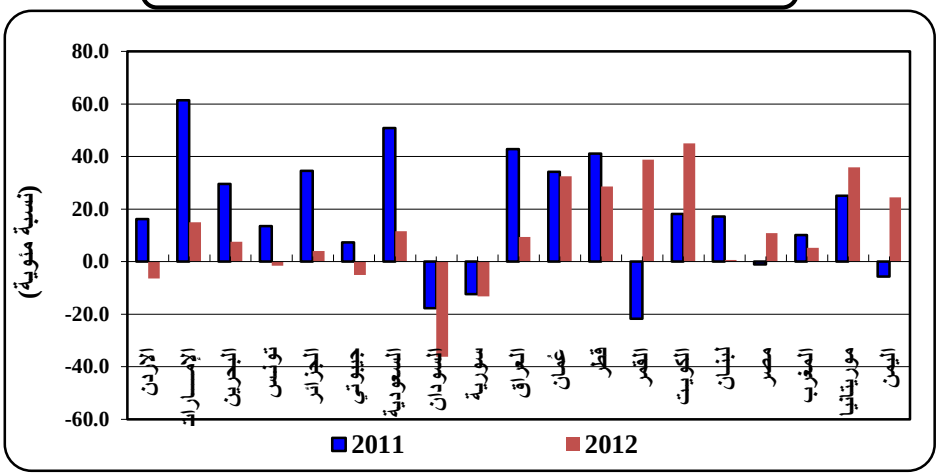

* تم استبعاد ليبيا بسبب القيمة الاستثنائية لمعدل النمو.
المصدر: الملحق (1/6).

فيما يتعلق **بالإيرادات البترولية**[5]، فقد نمت في الدول العربية كمجموعة بحوالي 25 في المائة لتصل إلى حوالي 829 مليار دولار في عام 2012، مقارنة بحوالي 661.2 مليار دولار في عام 2011. ويعزى ارتفاع الإيرادات البترولية بشكل أساسي إلى نمو الانتاج النفطي بحوالي 7.4 في المائة ليصل إلى نحو 24.2 مليون برميل/يوم عام 2012، وإلى ارتفاع أسعار النفط ولو كان بنسبة ضئيلة خلال عام 2012، حيث ارتفع متوسط السعر السنوي لسلة خامات أوبك بحوالي 2 في المائة ليصل إلى نحو 109.5 دولار/برميل في عام 2012 مقابل 107.5 دولار/برميل في عام 2011. وقد ساهمت هذه التطورات في زيادة حصيلة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 7.8 في المائة لتصل إلى حوالي 719.5 مليار دولار في عام 2012.

[5] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفعت الايرادات البترولية في عام 2012 في كل دول مجلس التعاون بنسب تراوحت بين 6.8-55 في المائة، كما ارتفعت في ليبيا والعراق بحوالي 344.3 في المائة و9.1 في المائة على التوالي. غير أنها تراجعت بدرجات متفاوتة في الجزائر وتونس والسودان وسورية واليمن، بنسب تراوحت بين 1.2-40 في المائة. وتعزي أسباب هذا التراجع إلى تدهور الانتاج النفطي، وذلك لأسباب فنية في الجزائر، ولتداعيات الانفصال بالنسبة للسودان، وتداعيات التحولات السياسية والأوضاع الأمنية في سورية وتونس واليمن والتي ألقت بظلالها على الإنتاج النفطي وعوامل استقراره في هذه الدول مما انعكس سلباً على أداء الإيرادات البترولية، كما تمت الإشارة سابقاً.

وشكلت الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية خلال عام 2012، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 77.3 في المائة في ذلك العام. وقد تجاوزت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 80 في المائة في كل دول مجلس التعاون (باستثناء قطر) والعراق وليبيا، وتراوحت بين 50-65 في المائة في كلٍ من الجزائر وقطر واليمن، بينما بلغت حوالي 27.7 في المائة في السودان، ونحو 21.4 في المائة في مصر هذا في وقت لم تتجاوز فيه 7 في المائة في كلٍ من سورية وتونس.

أما بالنسبة **للإيرادات الضريبية**، فقد ارتفعت في الدول العربية كمجموعة بحوالي 16.1 في المائة لتصل إلى حوالي 165.1 مليار دولار في عام 2012، أي ما يمثل حوالي 15.4 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح و6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى نمو عائدات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بحوالي 30.8 في المائة ونمو حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 18.7 في المائة، هذا إلى جانب نمو الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بحوالي 8.9 في المائة، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
2012-2008

(مليار دولار)

	2008	2009	*2010	*2011	*2012	نسبة التغير (%) 2012
الإيرادات الضريبية وهي :	119.6	130.8	131.5	142.2	165.1	16.1
الضرائب على الدخل والأرباح	41.0	46.7	42.3	47.6	56.6	18.7
الضرائب على الإنتاج والاستهلاك	38.9	44.0	46.9	50.4	54.9	8.9
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	19.6	20.3	21.3	22.3	29.2	30.8
ضرائب ورسوم أخـــرى	20.1	19.8	21.0	21.8	24.4	12.1

* بيانات أولية وتقديرات.
المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ في اليمن وموريتانيا في عام 2012 حيث سجلت معدلات نمو بلغت 37.2 في المائة و32.2 في المائة على التوالي. وقد ساهم ارتفاع الإيرادات الضريبية في اليمن في زيادة الإيرادات العامة ومن ثم تعويض فاقد الإيرادات النفطية التي انخفضت خلال عام 2012 - كما ذُكر آنفاً - بسبب أعمال التخريب المتكررة للخط الرئيسي الناقل للنفط. ويعود ارتفاع الإيرادات الضريبية في اليمن بشكل رئيسي إلى استعادة النمو الاقتصادي والإصلاحات الضريبية والجمركية التي تم تنفيذها خلال عام 2012. ويعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية في موريتانيا إلى نمو الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة كبيرة بلغت حوالي 128 في المائة في عام 2012، هذا إضافةً إلى نمو الضرائب على السلع والخدمات بحوالي 33 في المائة في العام المذكور. وتمثل الضرائب على الدخل والأرباح والسلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي حصيلة الإيرادات الضريبية في موريتانيا حيث بلغت هذه النسبة حوالي 85 في المائة في عام 2012.

أيضاً شهدت الإيرادات الضريبية نمواً بمعدلات أقل في كلٍ من الأردن وجيبوتي ولبنان ومصر والمغرب تراوحت بين 3-11 في المائة. وفي مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، شهدت الإيرادات الضريبية نمواً بمعدلات مرتفعة نسبياً في كلٍ من ليبيا (191.7 في المائة)، والعراق (28 في المائة)، وعُمان (24.9 في المائة)، والجزائر (22.1 في المائة)، والسعودية (17 في المائة). وفي المقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية تضمنت تونس وسورية والقمر والسودان بنسب تراوحت بين 0.7-13 في المائة خلال عام 2012.

وتشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نسبياً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 65 في المائة في كلٍ من الأردن ولبنان وتونس والمغرب ومصر وجيبوتي في عام 2012. أما في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فتقل أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية، في ضوء اعتماد هذه الدول على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة. وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول، متضمنةً دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في هذه الدول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً في هذه الدول.

الإنفاق العام

قامت معظم الدول العربية بالتوسع في الانفاق العام خلال عام 2012 في ضوء الحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية وترسيخ أسس العدالة الاجتماعية والحد من الفقر وتعزيز البنيات الأساسية لخلق فرص العمل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وخلقت الظروف السياسية التي تشهدها المنطقة، وما ترتب عنها من مطالب فئوية وشعبية،

ضغوطات لزيادة الانفاق العام. وساهم تصاعد أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي وزيادة الإنتاج لهذه السلع، وما ترتب عنه من توسع في الإيرادات المالية خلال عام 2012، في توفير حيز مالي مناسب في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي لزيادة الإنفاق العام. ومن ناحية أخرى، أدى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ارتفاع الإنفاق العام من خلال ارتفاع الإنفاق الجاري على بنود الدعم والتحويلات في الدول العربية المستوردة للنفط. واتجه عدد من الدول العربية خصوصاً التي لها علاقات تجارية واقتصادية وثيقة مع أوروبا إلى زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ضوء تراجع الطلب الخارجي بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية.

وكمحصلة لهذه العوامل، ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بنسبة 11.4 في المائة ليصل إلى حوالي 908 مليار دولار في عام 2012، مقارنة بحوالي 815 مليار دولار عام 2011. وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 14.3 في المائة ليصل إلى حوالي 693.7 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 1.6 في المائة ليبلغ حوالي 207.7 مليار دولار في عام 2012. وارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 76.4 في المائة و25.7 في المائة على التوالي في عام 2012 مقارنة بعام 2011. في المقابل، انخفضت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 22.9 في المائة و7.7 في المائة على التوالي في عام 2012 مقارنة بعام 2011، الملاحق (5/6) و(6/6) و(7/6) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
الإنفاق العام في الدول العربيـة
عامي 2011 و2012

	الانفاق العام			نسبة التغير (%)	هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)							
	*2011	*2012			*2011	*2012	*2011	*2012
الإنفاق الجاري	607.0	693.7		14.3	74.5	76.4	24.7	25.7
الإنفاق الراسمالي	204.4	207.7		1.6	25.1	22.9	8.3	7.7
صافي الإقراض الحكومي **	3.8	6.7		77.2	0.5	0.7	0.15	0.25
إجمالي الإنفاق العام	**815.1**	**908.1**		**11.4**	**100.0**	**100.0**	**33.1**	**33.7**

* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد.

المصدر: الملاحق (5/6)، (6/6) و(7/6).

وقد ارتفع الإنفاق العام في كل الدول العربية في عام 2012 باستثناء السودان والعراق وتونس. وسجلت اليمن وموريتانيا وعُمان أعلى معدلات نمو للإنفاق العام بحوالي 34.3 في المائة، و28.7 في المائة، و26.2 في المائة على التوالي، هذا إضافةً إلى ليبيا حيث ارتفع الإنفاق العام بحوالي 114.2 في المائة بعد تراجعه بنسبة كبيرة في عام 2011 في ظل الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها ليبيا في ذلك العام. كما ارتفع الإنفاق العام بنسب تراوحت بين 14-17 في المائة في كلٍ من مصر ولبنان والجزائر والمغرب والقمر. وفي المقابل، انخفض الإنفاق العام في السودان بنسبة بلغت حوالي 26.8 في المائة، وبدرجة أقل في العراق وتونس بحوالي 4.1 في المائة و2.6 في المائة على التوالي، الملحق (5/6) والشكل (3).

الشكل (3) : نمو الانفاق العام في الدول العربية
في عامي 2011 و 2012*

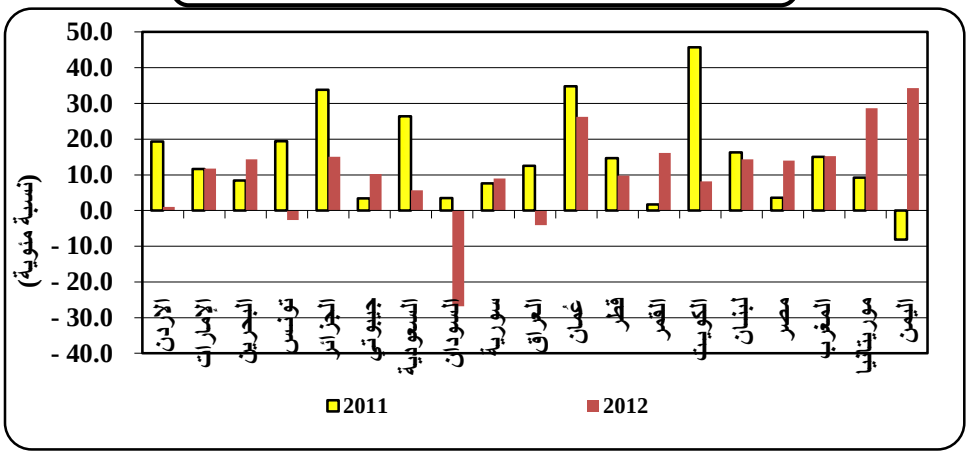

* تم استبعاد ليبيا بسبب القيمة الاستثنائية لمعدل النمو
المصدر : الملحق (5/6).

بالنسبة **للإنفاق الجاري**، فقد ارتفع في معظم الدول العربية خلال عام 2012. وشهد ارتفاعاً كبيراً نسبياً في عُمان والجزائر وموريتانيا ومصر والقمر، حيث سجلت هذه الدول معدلات نمو للإنفاق الجاري تراوحت بين 15-44 في المائة خلال عام 2012. كذلك ارتفع الإنفاق العام بنسب تراوحت بين 10-14 في المائة في كلٍ من الإمارات والسعودية وقطر وسورية والمغرب واليمن، وبأقل من 10 في المائة في كلٍ من البحرين وتونس وجيبوتي والكويت ولبنان، الملحقان (6/6) و(7/6).

وتعزى هذه الارتفاعات بشكلٍ عام إلى زيادة النفقات في بنود الأجور والمرتبات والدعم والتحويلات، إضافةً إلى مدفوعات فوائد الدين العام لبعض من هذه الدول. ففي عُمان، على سبيل المثال، والتي سجل فيها الإنفاق الجاري أعلى نسبة زيادة بين الدول العربية (حوالي 43.7 في المائة)، فقد تم تنفيذ إجراءات خلال عام 2012 كان من شأنها زيادة النفقات الجارية، حيث تم توفير حوالي 36 ألف فرصة عمل في الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية وألفي فرصة عمل في الشركات الحكومية، وزيادة الإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعية، إضافةً إلى زيادة الدعم المباشر وغير المباشر للمواطنين والمؤسسات، مما رفع نفقات الدعم لتمثل حوالي 20 في المائة من الإنفاق الجاري في عام 2012. وفي موريتانيا ارتفعت نفقات الدعم والتحويلات بحوالي 76 في المائة خلال عام 2012 لتمثل ما نسبته 36 في المائة من الإنفاق الجاري في ذلك العام. وفي مصر، ارتفعت نفقات الاجور وتعويضات العاملين بحوالي 28 في المائة، ومدفوعات الفائدة على الدين العام بحوالي 23 في المائة، كما ارتفعت نفقات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بحوالي 22 في المائة لتمثل حوالي 32 في المائة من إجمالي الإنفاق العام في عام 2012. وتعزى زيادة النفقات الجارية في السعودية إلى زيادة الرواتب، والايفاء بالالتزامات المترتبة نتيجة تثبيت العاملين، وارتفاع النفقات في بند تقديم إعانات للباحثين عن عمل (حافز) نتيجة زيادة عدد المستفيدين. أما في اليمن، فقد ارتفعت نفقات الدعم والتحويلات بحوالي 28 في المائة، فضلاً عن ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات بحوالي 20 في المائة في عام 2012، وذلك في ضوء قيام الحكومة باستحداث وظائف حكومية وعسكرية جديدة، ودفع متأخرات لعلاوات وترقيات وتسوية

أجور ومرتبات. وتمثل نفقات الدعم والأجور والمرتبات نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة في اليمن، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 64 في المائة في عام 2012.

في المقابل، تراجع الإنفاق الجاري في السودان بنسبة كبيرة بلغت حوالي 24.1 في المائة، وذلك بسبب الإجراءات التقشفية التي تم تنفيذها خلال عام 2012، متضمنةً خفض الإنفاق السيادي من خلال هيكلة الوظائف العليا في الدولة، ورفع الدعم جزئياً عن المشتقات النفطية، وتخفيض التعاقدات الشخصية خارج إطار الهيكل الوظيفي وايقاف التعاقدات الجديدة، على ضوء تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة فقدان جزءاً كبيراً من عائدات النفط خلال عامي 2011 و 2012. كما تراجع الإنفاق الجاري في العراق بنسبة طفيفة لم تتجاوز 4 في المائة في عام 2012. ويعود ذلك إلى تراجع الإنفاق على السلع والخدمات بحوالي 27 في المائة وتراجع الإعانات بحوالي 3 في المائة، هذا في وقت ارتفعت فيه نفقات الأجور والرواتب بحوالي 6 في المائة.

فيما يتعلق **بالإنفاق الاستثماري**، فقد ارتفع في أغلب الدول العربية خلال عام 2012، مع تسجيله لمعدلات نمو مرتفعة في اليمن والبحرين وموريتانيا ولبنان، بحوالي 344.4 في المائة، و63 في المائة، و56.2 في المائة، و27.2 في المائة، على التوالي. وقد ساهم ارتفاع الإيرادات البترولية بفضل التطورات الإيجابية في أسواق النفط والغاز الطبيعي، وتوسع موارد المنح خصوصاً من قبل دول مجلس التعاون، في توسع الاستثمار الحكومي في البحرين، حيث تم تنفيذ عدد من المشروعات التنموية تضمنت اعادة هيكلة شركة طيران الخليج بمخصصات تجاوزت 20 في المائة من ميزانية المشروعات التنموية. ويعزى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في اليمن وموريتانيا ولبنان إلى توسع الاستثمارات الحكومية الممولة خارجياً، في ضوء أن هذه الاستثمارات تمثل نسبة عالية من المشاريع العامة، وفي الغالب لا تتأثر بصورة كبيرة بتقلبات الإيرادات العامة والحيز المالي المحدود والتي تعتبر سمة لهذه الدول. وفي هذا السياق، تعزى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي في اليمن (بحوالي 344.4 في المائة) خلال عام 2012 إلى الموارد الخارجية التي توفرت في إطار تنفيذ التعهدات الدولية لمجموعة أصدقاء اليمن والتي تم توجيه جزء كبير منها إلى تنفيذ مشاريع حكومية متضمنة في برنامج الاستقرار والتنمية للفترة (2012-2014)، الملحقان (6/6) و(7/6).

وفي المقابل، تراجع الإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة في السودان والأردن (بحوالي 48.1 في المائة و36.5 في المائة على التوالي)، وبدرجة أقل في مصر (12.7 في المائة)، وبنسبة طفيفة في كلٍ من السعودية والعراق وتونس والمغرب (2-7 في المائة) خلال العام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من مشاريع التنمية في السعودية تمول خارج إطار الموازنة العامة متضمنةً مشاريع البرنامج الإضافي الممولة من فائض ايرادات الميزانيات السابقة (بلغت قيمتها حوالي 13 مليار دولار في عام 2012) والمشاريع الممولة من قبل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية مثل صناديق التنمية العقارية والصناعية والزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وبرامج الإقراض الحكومي (تجاوزت قيمة هذه المشاريع 20 مليار دولار في عام 2012).

بالنسبة **للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري**، فقد بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية كمجموعة المخصصة للخدمات الاجتماعية حوالي 35.2 في المائة، تليها نفقات الأمن والدفاع بحوالي 27.1 في المائة، ثم نفقات الخدمات

العامة بحوالي 24.6 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 8.2 في المائة في عام 2012. وقد شهدت نسبة النفقات الجارية في قطاع الأمن والدفاع ارتفاعاً كبيراً، بينما ارتفعت نسبة النفقات الجارية المخصصة للخدمات الاجتماعية بشكل طفيف بين عامي2011 و2012. وفي المقابل، تراجعت نسبة نفقات الخدمات العامة بصورة كبيرة، وكذلك نفقات الشؤون الاقتصادية ولو بدرجة أقل بين العامين المذكورين. وترتب عن ذلك ارتفاع حجم نفقات الأمن والدفاع لتكون الثانية بعد نفقات الخدمات الاجتماعية في عام 2012 وتراجع نسبة نفقات الخدمات العامة لتكون الثالثة في الترتيب، وهي تطورات هامة في هيكل الإنفاق الجاري تعكس إلى حد كبير حجم التوسع في الوظائف والمخصصات في القطاعات الأمنية والعسكرية الذي شهده عدد من الدول العربية خلال عام 2012، الملحق (8/6).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، تركزت النفقات الجارية في قطاع الخدمات العامة في كلٍ من قطر والعراق ومصر بنسب تراوحت بين 30-63 في المائة، وتركزت حول الأمن والدفاع في كلٍ من عُمان والسعودية والبحرين والمغرب بنسب تراوحت بين 30-54 في المائة، بينما تركزت في قطاع الخدمات الاجتماعية بنسب تراوحت بين 34-57 في المائة في كلٍ من الأردن ومصر والبحرين وعُمان وتونس والمغرب والسعودية وموريتانيا.

الوضع الكلي للموازنات العامة

على ضوء التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، حققت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية فائضاً كلياً بلغ حوالي 164.7 مليار دولار (6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2012، بارتفاع كبير عن الفائض المحقق في عام 2011 والبالغ حوالي 82.4 مليار دولار (3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، الملحق (9/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2012-2007)

(مليون دولار امريكي)

	2007	2008	2009	2010	*2011	*2012
الدول العربية	112,984	260,177	55,554-	5,366-	82,417	164,715
% من الناتج المحلي الاجمالي	**7.1**	**12.7**	**3.1-**	**0.3-**	**3.4**	**6.1**
الدول العربية النفطية	127,992	276,584	30,948-	26,876	127,299	223,314
% من الناتج المحلي الاجمالي	**10.2**	**16.8**	**2.3-**	**1.7**	**6.5**	**10.3**
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	15,009-	16,407-	24,606-	32,242-	44,882-	58,599-
% من الناتج المحلي الاجمالي	**4.5-**	**4.0-**	**5.6-**	**6.7-**	**8.8-**	**11.0-**

* بيانات أولية وتقديرات.
المصدر: الملحقان (9/6) و(2/2).

ويعزى الفائض المحقق في عام 2012 بشكل أساسي إلى فوائض الموازنات العامة في الدول العربية النفطية والذي بلغ اجماليها حوالي 223 مليار دولار (10.3 في المائة من الناتج) مقارنة بحوالي 127.3 مليار دولار (6.5 في

المائة من الناتج) في عام 2011. في المقابل، تدهور الوضع المالي الكلي في مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حيث سجلت الموازنات المجمعة لهذه الدول عجزاً بحوالي 58.6 مليار دولار (11 في المائة من الناتج) في عام 2012 مقارنة بعجز في حدود 44.9 مليار دولار (8.8 في المائة من الناتج) في عام 2011. وبالنسبة للدول العربية التي تشهد تحولات سياسية، فقد تراجع الوضع المالي الكلي في أغلب هذه الدول في ضوء تردي الأحوال الأمنية وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وتصاعد المطالب الشعبية والفئوية، وهي عوامل أثرت بصورة واضحة على مؤشرات المالية العامة والوضع المالي الكلي في هذه الدول.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تحسن الوضع المالي الكلي للموازنة العامة في معظم الدول العربية النفطية خلال عام 2012، حيث ارتفع فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من الإمارات والسعودية والكويت وقطر والعراق ليتراوح ما بين 5-29 في المائة، بينما تحول عجز الموازنة إلى فائض في ليبيا وعُمان في حدود 24.2 في المائة و 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. غير أن الوضع المالي تراجع في كلٍ من البحرين والجزائر والسودان واليمن خلال العام المذكور، بتفاقم عجز الموازنة ليصل لنسب تراوحت بين 1.9-8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما سبقت الإشارة، فقد شهدت البحرين والجزائر ارتفاعات كبيرة نسبياً في الإنفاق الحكومي في عام 2012، تركز في الأولى في الإنفاق الرأسمالي بينما تركز في الثانية في الإنفاق الجاري، في وقت تراجعت فيه الإيرادات النفطية في الجزائر، مما أثر سلباً على الوضع المالي الكلي في هاتين الدولتين. وبالنسبة للسودان واليمن، فيعود تراجع الوضع المالي الكلي بصورة رئيسية إلى تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع النفقات الجارية (في اليمن) على ضوء التطورات السياسية والأوضاع الأمنية والتي ألقت بظلالها على الأداء المالي الكلي خلال عام 2012، الشكل (4).

الشكل (4) : نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي 2011 و2012

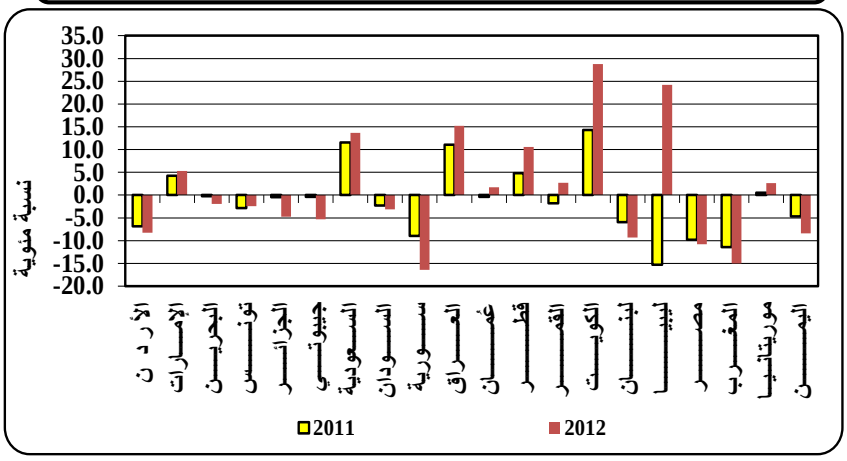

المصدر: الملحق (9/6).

أما بالنسبة للدول العربية ذات الاقتصادت الأكثر تنوعاً نسبياً، فقد شهد وضع الموازنة العامة تراجعاً خلال عام 2012 مقارنةً بعام 2011، حيث ارتفع العجز المالي الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم هذه الدول بين العامين المذكورين. وعلى وجه الخصوص، سجلت الموازنة العامة عجزاً كبيراً في سورية والمغرب ومصر ولبنان والأردن تجاوز 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل تضمنت الأوضاع الأمنية والسياسية المتوترة، وما ترتب عنها من ضغوطات ومطالب شعبية وفئوية أدت إلى زيادة النفقات الجارية، هذا في ظل تباطؤ وتيرة نمو الإيرادات الحكومية في ضوء تراجع الأنشطة الاقتصادية والتدفقات المالية الخارجية.

تطورات الدين العام

نما إجمالي رصيد الدين العام القائم، متضمناً الدين العام الداخلي والخارجي[6]، في الدول العربية، المتوفر بيانات بشأنها، بنحو 12.9 في المائة ليصل إلى حوالي 523.6 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 464 مليار دولار في عام 2011. كما ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لحوالي 46.3 في المائة في عام 2012 مقارنة بحوالي 43.3 في المائة في عام 2011. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 14.6 في المائة ليصل لحوالي 332.7 مليار دولار في عام 2012 مقابل حوالي 290.3 مليار دولار في عام 2011. أما الرصيد القائم للدين العام الخارجي، فقد نما بنسبة 8.8 في المائة ليصل لحوالي 189 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 173.8 مليار دولار في عام 2011، الملحق (10/6) والجدول رقم (5).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الدين العام في عام 2012 في كل الدول العربية المشار اليها أعلاه (باستثناء الجزائر والقمر). ويعزى ذلك إلى ارتفاع الدين العام الداخلي وكذلك الخارجي، باستثناء موريتانيا، حيث ترجع الزيادة في إجمالي الدين العام إلى ارتفاع المديونية الخارجية في وقت تراجعت فيه المديونية الداخلية بين عامي 2011 و2012.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع اجمالي الدين العام في الأردن بأكثر من 9 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 80.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. كما ارتفع بحوالي 4 نقاط من الناتج المحلي الإجمالي في تونس ليصل إلى نحو 71.7 في المائة، وبما يتراوح بين 5-7 من الناتج المحلي الإجمالي في مصر والمغرب لتصل نسبته إلى حوالي 95.6 في المائة و 72.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هاتين الدولتين على التوالي. كذلك ارتفع بحوالي 8 نقاط مئوية في البحرين ليصل إلى حوالي 22.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة مقارنة بنسب المديونية في الدول العربية الأخرى. في المقابل يشار في هذا الصدد إلى نجاح المملكة العربية السعودية في خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ

[6] يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

خلال عام 2012 حيث انخفضت من نحو 6.1 بالمائة عام 2011 إلى 3.7 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012. وتظل لبنان وموريتانيا أعلى الدول العربية مديونيةً كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت نسب بلغت حوالي 133.8 في المائة و105 في المائة في عام 2012 على التوالي.

الجدول رقم (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
عامي 2011 و2012

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الاجمالي		الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2011	2012	2011	2012	2011	2012	*2011	*2012
الأردن	14,100	17,882	6,319	6,947	20,420	24,829	70.7	80.1
البحرين	4,284	6,097	...	...	4,284	6,912	14.7	22.5
تونس	7,982	8,183	23,634	24,558	31,616	32,741	68.1	71.7
الجزائر	...	...	4,405	3,637	4,405	3,637	2.2	1.8
جيبوتي	...	...	678	729	678	729	54.8	53.8
السودان	...	...	38,947	39,696	38,947	39,696	55.7	58.3
سورية	...	...	4,327	4,339	4,326	4,339	7.2	8.5
عُمان	...	...	9,229	9,891	9,229	9,891	13.2	12.7
القمر	...	...	278	275	278	275	47.6	48.2
الكويت	7,150	6,270	...	...	6,936	7,344	4.5	3.4
لبنان	32,730	33,298	20,655	24,118	53,385	57,416	133.1	133.8
مصر	175,599	206,602	33,693	38,824	209,292	245,426	88.9	95.6
المغرب	40,875	46,307	22,048	25,222	62,923	71,529	67.2	72.4
موريتانيا	837	821	3,479	3,584	4,316	4,405	106.2	105.0
اليمن	6,750	7,223	6,081	7,237	12,831	14,460	40.9	43.9
المجموع	290,307	332,683	173,774	189,058	463,866	523,630	43.3	46.3

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).